



بلاغ

مجلس جهة درعة تافيلالت يخصص 10 ملايين لمواجهة جائحة كورونا

- ✓ في إطار التعبئة الوطنية الشاملة التي يعرفها وطننا الحبيب لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، تحت القيادة المبادرة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.
- ✓ وبعد مساهمة مجلس جهة درعة تافيلالت، مع باقي مجالس الجهات، في اتخاذ قرار دعم "صندوق تدير ومواجهة وباء فيروس كورونا" بـ 150 مليار سنتيم (1,5 مليار درهم).
- ✓ وبعد قرار تبرع رئيس المجلس والسيدات والسادة الأعضاء الذين يتقاضون تعويضات عن المهام، بشهر كامل لفائدة الصندوق المحدث لهذه الغاية الوطنية النبيلة.
- يواصل مجلس جهة درعة تافيلالت تعبئة إمكانياته الذاتية للمساهمة في هذه الملحمة الوطنية، من أجل وضع تلك الإمكانيات رهن إشارة السلطات الولائية والإقليمية، والمصالح اللامركزية القطاعية المسؤولة عن التدبير المباشر لجهود مكافحة الوباء، والحد من تداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية.
- وبناء عليه، وبعد الاستشارة عن بُعد مع أعضاء المجلس، تقرر تخصيص اعتماد مالي قدره 100 مليون درهم (10 مليار سنتيم)، يوزع بشكل عادل بين الأقاليم الخمسة للجهة، ويوجه لتحقيق الأهداف الآتية:
- (1) 20 مليون درهم (2 مليار سنتيم) لدعم قطاع الصحة بسيارات الإسعاف والتجهيزات الطبية الضرورية.
 - (2) 20 مليون درهم (2 مليار سنتيم) لدعم المقاولات.
 - (3) 15 مليون درهم (1 مليار و500 مليون سنتيم) لدعم الأسر المعوزة بالمواد الغذائية الأساسية.
 - (4) 10 مليون درهم (1 مليار سنتيم) لدعم التلاميذ المعوزين خاصة في العالم القروي بلوحات الكترونية للتعلم عن بُعد، وكذا المؤسسات التعليمية بالعتاد التربوي اللازم.
 - (5) 10 مليون درهم (1 مليار سنتيم) لاقتناء أليات لحفظ الصحة بالجماعات الترابية (سيارات وعتاد خاص لرش مواد التطهير).
 - (6) 10 مليون درهم (1 مليار سنتيم) لدعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية (التعاون الوطني).
 - (7) 10 مليون درهم (1 مليار سنتيم) لدعم التعاونيات.
 - (8) 5 مليون درهم (500 مليون سنتيم) لدعم المؤسسات السجنية وإعادة الإدماج بالجهة.

وسيتم تسليم هذه المساعدات للمسلطات الترابية الولائية والإقليمية من أجل الإشراف على توزيعها على المؤسسات والمصالح المستفيدة وكذا الأسر المستهدفة، وذلك بعد استيفاء المساطر الإدارية للتخصيص والافتناء ، طبقا لمضامين دورية السيد وزير الداخلية رقم : F1248 بتاريخ : 25 مارس 2020.

هذا وإن مجلس الجهة، وهو يواصل مساهماته في هذه الجهود الوطنية من أجل الحد من الآثار السلبية لهذه الجائحة في أفق القضاء عليها بعون الله وحسن توفيقه، يُعبر عن مشاعر الاعتزاز والتنويه والإشادة بمستوى التدبير الحكومي الفعال لهذه الوضعية الوبائية، وبمختلف أشكال التضامن الوطني الشعبي والتجند المؤسساتي، اللذين أطرتهما المبادرة الملكية السامية القاضية بإحداث "صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" ومعه كافة التدابير والإجراءات النوعية ذات الصلة.

كما أن المجلس ينتهز فرصة إصدار هذا البلاغ، للتعبير عن خالص الشكر والامتنان للجهود المبذولة من قبل كافة المتدخلين في مختلف ربوع الجهة، وفي مقدمتهم أطر وموظفو وأعاون وزارة الصحة، والسلطات الترابية، ومصالح الأمن الوطني والدرك الملكي، والقوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ورجال ونساء التعليم، والمنتخبون في مختلف الجماعات الترابية، وكافة المؤسسات المنتخبة، وفعاليات المجتمع المدني، وكافة المواطنين والمواطنات، الذين يساهمون بكل وعي ومسؤولية في الالتزام بالتدابير الوقائية، وبمقتضيات وإجراءات حالة الطوارئ الصحية للحد من مخاطر هذا الوباء الفتاك. كما يهيب المجلس بساكنة الجهة إلى مزيد من الانضباط والالتزام بالحجر الصحي قصد تجاوز هذه الجائحة لما فيه خير الوطن وسلامة المواطنين والمواطنات.

وحرر بالرشيدية يوم الخميس 2 أبريل 2020 م

الموافق ل 8 شعبان 1441 هـ

إمضاء الحبيب شوباني

رئيس مجلس جهة درعة تافيلالت



مدير مكتب
الجهة
شوباني